

الأزمة السياسية في موسم الصيف من أهم الأسباب

لبنان: القطاع السياحي يتعرض إلى نكسة

■ معالم الأزمة باتت

بارزة في الفنادق

والمطاعم والمقاهي

والأماكن السياحية

لم يُحصَ القطاع السياحي اللبناني بعد خسارته بالآلاف ليهذه السنة وتحديداً في صيفها، وهو تخفي مرحلة التحذير إلى الإنزلاق فعلاً في خطر الإقبال مؤسسته واضطراره إلى صرف الموقوفين والعاملين فيه الذين يشكلون نسبة 10 في المئة من مجموع القوى العاملة في لبنان. إذ باتت معالم الأزمة في هذا القطاع بارزة، ويمكن ملاحظتها من العتمة التي تحتل طبقات في الفنادق المنتشرة في بيروت والضواحي ومن كل الفئات، وتتسحب «الماساء» على حد وصف أوساط فيه، على المؤسسات في المناطق خارج بيروت، وليس قطاع المطاعم والمقاهي والملاهي الفضل حالاً، فوضعه أسوأ، وبدأت الأزمة تتجرح إقبالاً لبعض مؤسساته. لم تتوقف الأزمة السياسية الداخلية والتسبب الأسي الذي شهدته غير منطقة في لبنان وفي ذروة موسم الصيف والسياحة، عن توجيه ضربات إلى القطاع السياحي، الذي كان متاثراً بأحداث سورية في بدايتها وفي مراحلها اللاحقة قبل اشتدادها، لتراجع حركة الزوار عبر برزها من دول عربية مجاورة وأخرى أبعد، وكانوا يشكلون نسبة مهمة في تنشيط الحركة. وكانت الضربة الأولى على مشارف الصيف وبسبب الوضع الأمني، إصدار دول خليجية حظراً يمنع رعاياها من زيارة لبنان، وهم «يشكلون نسبة 40 في المئة من الحركة عموماً ويؤمنون بإنفاقهم نسبة 60 في المئة من مداخل القطاع»، على ما قال رئيس اتحاد الفنادق السياحية في لبنان بيار أشرف في حديث إلى «الحياة».

فاقضي هذا القرار إلى خلق القطاع ليكمل عليه قانون منع التدخين، الذي اعتبرته أوساط فيه «عشوائياً بامتياز»، لافتة إلى أن نشاط 1200 مطعم ومقهى ومليء «في الفنادق وفي خارجها»، يعتمد بشدة على هذا النوع من الترفيه الذي يمارسه اللبنانيون. وبذلك ازدهمت مساحات المطاعم والمقاهي الخارجية، وفُرغت القاعات الداخلية التي تحولت إلى استراحة الزوار «على لائحة الانتظار» لاحتلال عرسي وطاولة في الخارج لا تضاف فحجان قهوة أو تناول وجبة طعام.

وكانت الضربة الموجهة الأخيرة قبل عيد الأضحى المبارك، بوقوع انفجار الأشرفية الذي استشهد فيه رئيس شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي اللواء وسام الحسن ومراقبه ومواطنون آخرياء يقفون الحي، وكانت هذه الحادثة مفاجئة ومؤلمة للبنانيين، فاصابت القطاع مجدداً بتداعياتها السياسية باحتدام الخطاب بين أقطاب الموالاة والمعارضة والدعوة إلى ترحيل الحكومة، والتحرك في الشارع الذي من الأمن مجدداً. وفي النتيجة، نسفت هذه التطورات المأسوية مجدداً أمل القطاع في التقاط بعض انتقاسه

بعد الصيف الحامي، خلال عطلة العيد، وفي هذه الفترة تحديداً، بدأت تنتشر أخبار عن إقبال مطاعم وملاهي، إذ اضطرت فنادق إلى إقبال مطاعم فيها لتلقيص النفقات التشغيلية، ولا يخفى أن هذه الإجراءات أفضت إلى صرف العاملين في هذه المؤسسات.

القطاع الفندق

وذكرت أوساط في المجال الفندقي، أن القطاع وضع استراتيجيته أساساً معتمداً على سياحة العرب عموماً والخليجيين خصوصاً، بنسبة 75 في المئة، ورات أن الحظر لم يقتصر على الخليجيين، بل يتسحب على تحذيرات عممتها الولايات المتحدة

■ الحجوزات خلال عطلة عيد الأضحى وصلت إلى 80 في المئة قبل وقوع الانفجار

وبدل أوروبية على رعاياها ونصحتهم بعدم زيارة لبنان. وكشفت الأوساط ذاتها عن عيب يتحمله القطاع السياحي، ويمثل بنامين تغطية التزامات بعض مؤسساته للمصارف، التي مولتها بقروض إما للتأسيس أو التوسع والتطوير. لكن لفتت إلى أن المصارف أبدت كل استعداد لتساعوا مع هذه المؤسسات لمساعدتها على تجاوز هذه المرحلة المأسوية، باعتماد سياسة تقشف من دون التراجع بمسئوى الخدمات وتوعيتها، وإعادة جدولة القساط القروض في حالات ضرورية. وأعلن أشرف، أن «الحجوزات لعيد الأضحى لامست 70 في المئة ووصلت إلى 80 في المئة في بيروت

وقوع الانفجار وأُلغيت بعد، ونعمل الآن بإشغال نسبة 38.12 في المئة في بيروت»، موضحاً أن الحجوزات «كانت للبنانيين وسوريين وعراقيين وأردنيين، وأعداد لا تذكر من الخليجيين»، وعن تقويمه الحركة في الأشهر الخمسة الأولى من السنة، أكد أن «متوسط التراجع في هذه الفترة كان مقبولاً، قبل الحظر الخليجي». وأعلن أن الفنادق «بدأت بإقبال أقسام فيها ومطاعم للحد من الخسائر التشغيلية، كما صرقت مرعبة عددا من الموقوفين». ولأن نهاية الشفق مظلمة والضيائية مسيطرة على الوضع السياسي الداخلي، والمخاوف من حصول أي طارئ أمني غير متوقع، عزز أشرف عن تصور الحركة في القطاع لفترة المتيقنة من السنة، مستبعداً أي «مؤشر لعودة الانتعاش إلى القطاع»، ومشيراً إلى أن الحركة «تراجعت بنسبة 60 في المئة كما الأسعار بنسبة 50 في المئة لاستقطاب الزوار». ولغت رئيس نقابة أصحاب وكالات السفر والسياحة في لبنان جان عبود، إلى أن «التراجع في حركة السياحة تراوح بين 35 و40 في المئة في الشهر السبعة الأولى من السنة». وأشار إلى أن

كونفيدرالية الصناعة البريطانية تحذر من تعثر الأداء الاقتصادي خلال العامين المقبلين

لندن - «كونا»: حذرت كونفيدرالية الصناعة البريطانية «سي بي إي» أمس من أن الاقتصاد البريطاني سيظل يعاني من تعثر أدائه على الأقل خلال العامين المقبلين خصوصاً في ظل الأزمة المالية التي تشهدها منطقة اليورو وذلك بالرغم من النمو الإيجابي المسجل خلال الربع الثالث من العام الحالي.

وأكدت الكونفيدرالية التي تمثل أكثر من 240 ألف شركة أنها قامت بتعديل توقعاتها للنمو الاقتصادي لهذا العام من ناقص 0,3 إلى 0 في المئة ومن 1.2 إلى 1.4 في المئة العام المقبل وإثنان في المئة عام 2014. غير أن الكونفيدرالية حذرت بالمقابل من أن الأزمة المالية في أوروبا وحالة عدم اليقين ستسبب في زعزعة الثقة في الاقتصاد البريطاني إلى جانب تراجع صادراته إلى منطقة اليورو مضيفة أن معدلات التضخم خلال الأعوام القليلة المقبلة ستكون أكبر من توقعات الجهات الرسمية بسبب ارتفاع أسعار اللواد الأولية.

كما توقعات أن ترتفع نسبة البطالة قليلاً مع بداية

■ قطاع الفنادق

كان يعتمد على

السياح الخليجيين

بنسبة 75 في

المئة

حركة وكالات السفر «تمت بنسبة تراوحت بين 10 و11 في المئة»، يفعل اعتماد المواطنين السوريين والعراقيين السوق اللبنانية لحجز التذاكر «Cross border». لكن بعد وقوع انفجار الأشرفية، تراجعت الحركة من سورية، أما السياحة الصادرة، فإشار إلى أنها «انخفضت بنورها، لأن اللبناني تخوف من أي تصعيد قد يمنعه من العودة إلى لبنان».

المطاعم والمقاهي

وأعلن رئيس نقابة أصحاب المطاعم والمقاهي في لبنان بول عريس، أن القطاع أصيب بـ«انتكاسة قوية»، لأسباب تراكت خلال الفترة الماضية، تمثلت بـ«الحرز الشديد على جريمة التجبير في الأشرقية، والخوف من المستقبل وقانون منع التدخين وانخفاض القوة الشرائية للمواطن اللبناني». واعتبر أن القطاع «يضم أعداداً كبيرة من المؤسسات، بُنيت على استراتيجية لتغطية متطلبات السياح العرب والليبنانيين المغتربين». وكانت استثماراته ضئيلة.

وإسف عريس، لاضطرار بعض المؤسسات إلى «الإفقال وأخرى على الطريق». بعدما انخفض مخزونها المالي في ظل تراجع حجم الأعمال بنسبة تزيد على 60 في المئة في الستين الماضية، ما يلزمها اتخاذ قرار بإفقال مرحلي أو نهائي قبل نهاية السنة»، مشيراً إلى إقبال بعض منها، فضلاً عن صرف موظفين لديها ربحاً عنها». ولاحظ أن أعدادا من العاملين لديها «طلبوا بانقضاء ترك العمل في محاولة لإجباره وظائق في الخليج».

البنك المركزي التونسي

يبقي سعر الفائدة بلا تغيير

تونس - رويترز: قال البنك المركزي التونسي انه ابقى سعر الفائدة الرئيسي بلا تغيير عند 3.75 في المئة على خلاف توقعات لزيادة الفائدة بهدف كبح التضخم المرتفع بفعل زيادة في الاستهلاك.

وقال بيان للبنك أرسل الي رويترز «دعا البنك إلى مزيد إحكام التنسيق بين السياسات الاقصادية والمالية لتحسين سولة الاقتصاد... وقرر الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي دون تغيير».

وكان البنك رفع نسبة الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3,75 في المئة في 29 أغسطس.

ووعد محافظ البنك المركزي الشهر الماضي برفع الفائدة بما يتراوح بين 25 و50 نقطة أساس لمكافحة التضخم. وقال الشاذلي العياري محافظ البنك المركزي لرويترز في وقت سابق «التضخم يفتقني كثيراً، ساحاربه بأدوات نقدية، وأول أداة نقدية هي أسعار الفائدة. سارفعها» مضيفاً أن معدل التضخم الذي يمكن تحمله هو خمسة في المئة.

وقال البنك يوم الأربعاء أن التضخم بلغ 5.7 في المئة في سبتمبر أيول مقارنة مع 5.6 في المئة في أغسطس.

ويتعافى الاقتصاد التونسي تدريجاً من تأثير الاضطرابات السياسية التي حدثت العام الماضي لكنه يواجه مشكلات جراء الأزمة في منطقة اليورو السوق الرئيسية لصناعات تونس ومصدر غالبية الساحجن الي تونس.

غير أن التضخم ظل في نفس مساره وكذلك أسعار الفائدة وأسعار الصرف حتى في فترة الاضطرابات التي أعقبت الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي في يناير كانون الثاني من العام الماضي.

ومنذ مطلع الشهر الحالي طلب البنك المركزي التونسي من البنوك التجارية أن تجتنب مبالغ مائلة للقروض كاحتياطي الزامي في سعيه لتقليص القروض الاستهلاكية.

وتواصل البنك في بيانه الشهرى «على المستوى النقدي.. تواصل تزايد حاجيات البنوك من السيولة بالرغم من بعض التحسن في استخلاص الديون وهو ما أدى بالبنك المركزي التونسي إلى مواصلة تدخله في السوق النقدية بضخ 5 مليارات دينار في شهر أكتوبر».

الين يهبط مقتربا من أدنى مستوى له

لندن - «رويترز»: هبط الين أمام الدولار يوم اسس مقتربا من أدنى مستوى في أربعة شهور مع تزايد تشاؤم المستثمرين بشأن الاقتصاد الياباني وإقبال المستوردين على بيع العملة اليابانية.

وحادت المبيعات الاقتصادية اليابانية ونتاج معظم الشركات ضعيفة في الأونة الأخيرة. ومن المرجح أن تظهر بيانات الناتج المحلي الإجمالي الربع الثالث التي من المقرر إعلانها في 11 نوفمبر انكماشاً ويقول محللون إن هذه العوامل ستضغط على الين.

ولاس الدولار مستوى مرتفعاً بلغ 80.13 ينا واقرب من أعلى مستوى في أربعة أشهر عند 80.38 ينا المسجل الجمعة الماضي. وبلغ 80 ينا في أحدث معاملة بزيادة 0.3 في المئة عن الأغلاق السابق.

وأدى صعود الدولار إلى تراجع اليورو إلى 1.2940 دولار يانخفض طفيف عن مستوى إغلاق نيويورك أول من أسس الأربعاء بعدما نزل مجدداً عن مستوى 1.3000 دولار.

ومازالت العملة الأوروبية الموحدة متأثرة بعدم انتضاح ما إذا كانت اسبانيا ستطلب مساعدات إنقاذ ما سيسمح للمركزي الأوروبي بشراء سنداتها وإن كانت اليونان ستحصل على مزيد من قروض الطوارئ.

انخفاض أرباح شركة

«شل» الهولندية

بروكسل - «كونا»: انخفضت أرباح شركة «رويال داتش شل» الهولندية في الربع الثالث من عام 2012 بنسبة 15 في المئة لتصل إلى 6.1 مليار دولار مقارنة مع 7.2 مليارات دولار لنفس الفترة من العام الماضي. وذكرت «رويال داتش شل» التي تعد أكبر شركات الطاقة الهولندية في بيان لها أمس أن التقلصات الناجمة عن الانشطاء التشغيلية للربع الثالث بلغت 9.5 مليارات دولار مقارنة مع 11.6 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

وبلغ إنتاج النفط والغاز في الربع الثالث من العام الجاري 2.982 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا وانخفض إجمالي مبيعات المنتجات البترولية في الربع الثالث من عام 2012 بنسبة واحد في المئة مقارنة مع عام 2011. ووصل حجم مبيعات الغاز الطبيعي المسال إلى 4.97 ملايين طن في الربع الثالث من عام 2012 مرتفعاً بنسبة أربعة في المئة مقارنة مع الربع الثالث من عام 2011.

تراجع مبيعات السيارات

الجديدة في اليابان

طوكيو - «كونا»: تراجعت مبيعات السيارات الجديدة محلية الصنع في اليابان بنسبة 9 في المئة مقارنة بالعام الماضي مسجلة ثاني شهر من التراجع.

وذكرت الأرقام التي نشرتها هيئة تجار السيارات أمس أن مجموع مبيعات السيارات الجديدة والشاحنات والياصات بلغ 225.543 وحدة مشيرة إلى أن الأرقام المشورة لم تشمل مبيعات السيارات الصغيرة.

وأضافت أن مبيعات سيارات شركة تويوتا تراجعت بنسبة 6.4 في المئة وبلغت 114.405 ألف سيارة تلتها شركة تيسان



محضر هيترو

صندوق الثروة السيادية الصيني

يشتري أسهما لشركة مطار هيثرو

ذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا»، أن مؤسسة الصين للاستثمار، صندوق الثروة السيادية للجلا، أعلنت أمس الخميس أن مؤسسة تابعة لها ستشتري 10 في المئة من أسهم شركة مطار هيثرو القابضة البريطانية. ونشر تقرير الوكالة بعد أن قالت شركة فيروفيال الإسبانية للبنية الأساسية أول من أمس الأربعاء إنها باعت حصة تعادل 5.72 في المئة من الشركة القابضة لمطار هيثرو «إف.جي.بي توبكو». لمؤسسة الاستثمارات المستقرة الصينية مقابل 319.3 مليون يورو (414 مليون دولار». وقالت الشركة الإسبانية إن مساهمين آخرين في شركة إف.جي.بي توبكو باعوا 4.28 في المئة من أسهم هيثرو ليمتد للشركة الصينية مما جعل الصندوق السيادي الصيني مالكا غير مباشر لعشرة في المائة من أسهم هيثرو. ويعد إتمام هذه الصفقة تصحيح حصة شركة فيروفيال في هيثرو ليمتد 44.3 في المائة.

لكن فيروفيال قالت إن هذه الحصة ستتناقص إلى 33.65 في المئة ما أن يوافق مسؤولو المنافسة في الاتحاد الأوروبي على صفقة تشتري بمقتضاها 10.62 في المئة من إف.جي.بي. توبكو.